الجهد الإنمائى فى العالم الثالث خلال الستينات

للدكتور محمد زكى شافعى
أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة وجامعة بيروت العربية
ورئيس قسم الاقتصاد والاجتماع بالمعهد

(١)

موضوع هذا البحث دراسة الجهـــد الإنمائى بالبلاد المتخلفة خلال عقد الستينات(*) . ولدراسة الجهد الإنمائى خلال هذه الفترة أهميتها ، حيث يتمثل فيها عقد الأمم المتحدة الأول للتنمية . ومن الطبيعى أن يسترشد بما تمخضت عنه الجهود الإنمائية خلال العقد الأول فى وضع أهداف العقد الثانى ، ويتمثل فى السبعينيات ، التى كاد أن ينتصف عامها الأول . ولا يخفى كيف يعتمد الاقتصاديون فى تقييم الجهد الإنمائى على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية . من أمثلة هذه المؤشرات الناتج الفردى الحقيقى ، والنسبة المئوية للناتج القومى الإجمالى التى تتولد فى القطاع الصناعى ، أو نسبة الأشخاص العاملين فى الصناعة إلى جملة القوى العاملة ، والأهمية النسبية لقطاع الخدمات فى النشاط الاقتصادى ، والاستهلاك الفردى من الغذاء ، وخاصة من البروتينيات ، واستهلاك القوى المحركة أو الصلب بالنسبة للفرد ، ونسبة الأمية أو نسبة التلاميذ بمدارس المرحلة الأولى والثانوية إلى السكان من فئة العمر من ٥ إلى ١٩ ، وعدد الأطباء بالنسبة لكل ألف من السكان ، الخ . ولا صعوبة فى المعتاد فى الحصول على البيانات الخاصة بهذه المؤشرات حيث تزخر بها الكتب والمقالات والتقارير التى تدور حول التنمية الاقتصادية بالعالم الثالث ، وخاصة ما يصدر منها عن الأمم المتحدة ولجانها ومنظماتها المتخصصة .

(*) بحث ألقيت خلاصته فى محاضرة بمعهد الادارة والانماء التابع لمجلس الخدمة المدنية بلبنان فى مايو (آيار) سنة ١٩٧٠ .

وسنعتمد فى هذا البحث بحكم الضرورة على العديد من هذه المؤشرات ، وإن كانت النظرة السليمة للأمور تقتضى أن يؤخذ فى الاعتبار ما يرد على هذه المؤشرات من قيود فى مجال الاستدلال على الجهد الإنمائى ، سواء بالنسبة للبلد الواحد أو المنطقة الواحدة عبر الزمن أم فى بلد معين أو منطقة معينة بالقياس إلى بلد آخر أو منطقة أخرى من مناطق العالم . ذلك أن حجية العديد من هذه المؤشرات تختلف فى القوة من بلد إلى آخر . ومن ناحية أخرى ، تتحصل هذه المؤشرات بالضرورة فى مؤشرات كمية ، وبالتالى فإن الاعتماد عليها وحدها فى هذا المجال يسقط من الاعتبار كثيراً من المتغيرات التى لايمكن قياسها كمياً وإن تمتعت بأهمية استراتيجية فى ميدان التنمية الاقتصادية .

وأخيراً لما كانت العقبات الرئيسية التى تجابه البلاد المتخلفة فى ميدان التنمية الاقتصادية إنما تختلف من بلد إلى آخر أو من مجموعة لاخرى من البلدان ، فإن من المنطق أن يقاس مدى نجاح الجهد الإنمائى بمقدار ماتسنى إحرازه من نجاح فى التغلب على العقبة الرئيسية أو العقبات الرئيسية التى تجابه البلد أو مجموعة البلاد محل الدراسة فى ميدان التنمية الاقتصادية .

ونكتفى فى إيضاح النقطة الأولى من تعدد القيود التى ترد على هذه المؤشرات فى مجال الاستدلال على الجهد الإنمائى بإمعان النظر فى بعضها على سبيل المثال . ونبدأ بالناتج الفردى الحقيقى ، فما يخفى كيف يعظم الاعتماد عليه فى الاستدلال على مرحلة النمو الاقتصادى أو على مدى ما تسنى إحرازه من نجاح فى مجال التنمية الاقتصادية . ولن نشير هنا إلى وجوه النقد المألوفة والتى توجه فى المعتاد إلى هذا المؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية مثل الاختلاف الكبير فى أساليب تقدير الناتج القومى وفى مدى دقة هذه التقديرات على صعيد البلاد المتخلفة بما يترتب على هذا من صعوبة المقارنة أو ما نعلمه من أن أسعار الصرف الرسمية لاتعكس تماما القوة الشرائية للعملات الوطنية مع ماتقتضيه من مقارنة بلدان العالم بعضها ببعض من تحويل أرقام الناتج الفردى بالعملات الوطنية إلى عملة مشتركة الخ[1] .

---

(١) أنظر للمؤلف ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول – ١٩٦٨ ، ص ١٧ — ١٨ .

ذلك أنه ربما كان أبلغ أهمية من الناحية النظرية ما نعرفه من أن الإقتصاديين يفرقون بين النمو والتنمية ، أما النمو فيتحصل فى مجرد الزيادة فى الدخل الفردى الحقيق (أى الناتج القوى الصافى الحقيق) ، وأما التنمية فتتمثل فى تغيير بنيانى يكون من شأنه تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى الدخل الفردى الحقيق عبر فترة ممتدة الزمن(١) . وعلى هذا فان حالة تضطرد فيها زيادة الدخل الفردى الحقيق دون تغيير يذكر فى البنيان الإقتصادى نتيجة التوسع فى استخراج البترول تبعاً لاكتشاف حقول جديدة مثلا لا يجوز أن تستوى ، فى مقام الحكم على مستقبل التنمية الإقتصادية بحاله تطرأ فيها الزيادة فى الدخل الفردى الحقيقى فى غمار تغيير بنيانى يتمثل مثلا فى زيادة ملحوظة فى الأهمية النسبية للنشاط الصناعى ولو كان معدل الزيادة فى الدخل الفردى الحقيق فى الحالة الثانية يقل عن معدل الزيادة فيه فى الحالة الأولى .

ولا يرد القصور على الاستدلال بمعدل نماء الناتج الفردى الحقيق وحده بطبيعة الحال . مثال هذا أنه لامساغ للاعتداد بزيادة عدد الأشخاص العاملين فى قطاع الخدمات بالنسبة إلى جملة الأشخاص العاملين بهذا القطاع إنما تعكس تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة فيه كما هو الحال بكثير من البلاد المتخلفة اقتصادياً . وينطبق الشىء نفسه على القطاع الصناعى إذا انتشرت البطالة المقنعة لسبب أو لآخر فى صفوف عماله أو الكوادر الفنية والإدارية فيه . كذلك فان الاعتداد باستهلاك الفرد للقوى المحركة يحابى البلاد التى تتمتع بموارد واسعة من مصادر القوة المحركة كالبترول أو المساقط المائية أو تعظم فيها أهمية قطاع التعدين، وذلك فى الوقت الذى لايعبر بصدق عن مستوى النمو أو مدى الجهد الإنمائى بالبلاد الزراعية . وليس معنى هذا بطبيعة الحال العدول عن الاستدلال بهذه المؤشرات ، وإنما المقصود توجيه الأذهان إلى أنه لايجوز الاعتداد بمؤشر واحد على الجهد الإنمائى ، حيث يقتضى الأمر الاعتماد على عدد كبير من المؤشرات يعزز حجية بعضها بعضاً . وقد

---

(١) المرجع السالف الذكر مباشرة ، ص ٧٨ — ٧٩

يقال إن فى الإمكان تركيب رقم قياسى يتألف من عدد من المؤشرات حتى يستطاع الاستدلال برقم واحد على مستوى النمو أو مدى فاعلية الجهود الإنمائية . بل إن عدداً من هذه الأرقام القياسية موجود بالفعل(١). على أنها لاتسلم أبداً من النقد أما الاختلاف فى الرأى حول المؤشرات التى ينبغى أن تؤخذ فى الإعتبار أو الأهمية النسبية (أى الوزن) الذى ينبغى أن يولى لكل مؤشر من هذه المؤشرات(٢) .

وتوضح النقطة الثانية وهى أن بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية لا يمكن التعبير عنها كمياً مع ما تحتله من أهمية ارتكازية فى هذا المجال ما نعلمه من أهمية العديد من المتغيرات المتعلقة بالنظم الاجتماعية والسياسية فى نجاح الجهود المبذولة فى سبيل التنمية الإقتصادية . وغنى عن البيان أن من المتعذر التعبير كمياً عن التغيير فى النظم الاجتماعية والسياسية تغييراً من شأنه التأثير على مستقبل التنمية الاقتصادية وبالمثل يتعذر التعبير كمياً عن مقدرة النظام الاقتصادى والاجتماعى على امتصاص الأساليب التكنولوجية الحديثة أو المعونة الفنية . وتعظم أهمية هذه النقطة إذا أخذنا فى الاعتبار أن فى الإمكان تعريف مستوى التنمية بصفة عامة ومن الناحية النظرية بالإشارة إلى مقدرة البلد على امتصاص الأساليب الحديثة للعلم والتكنولوجيا وعلى تمكين أكبر عدد ممكن من سكانها فى المشاركة فى إحراز التقدم واجتناء

---

(١) United Nations Conference on Trade and Development «UNCTAD», Identification of the Least Developed among the Developing Countries- Report by the UNCTAD Secretariat, (TD/B/269). 11 July 1969 passim.

(٢) UNCTAD, Special Mesures in Favour of the Least Developed among the Developing Countries Report of the Group of Experts. (TD/B/288). op. cit. p. 2.

ثماره[١] . ذلك أن تعريفاً كهذا يدخل فى الاعتبار من النواحى الوصفية أو الكمية مالا يتسنى التعبير عنه كمياً مع عظم أهميته فى الحكم على مستقبل التنمية الاقتصادية فى أى بلد من البلدان .

وأخيراً . قد رأينا أنه وإن اشتركت البلاد المتخلفة فى ماهية العديد من العقبات التى تجابهها فى ميدان التنمية الاقتصادية ، فإن العقبة الأساسية أو العقبات الأساسية التى تعترض السبيل إلى التنمية تختلف من بلد إلى آخر أو من مجموعة من البلدان إلى مجموعة أخرى . وهكذا قد تتمثل العقبة الأساسية بالنسبة لمجموعة معينة من البلدان فى الضغط السكانى الشديد بالقياس إلى الموارد المتاحة ، على حين تتمثل العقبة الأساسية بالنسبة لمجموعة أخرى فى عدم ملاءمة البنيان الاجتماعى لمتطلبات التنمية والتقدم ، أو فى عدم كفاية الأيدى العاملة المدربة والكوادر الفنية والإدارية الوطنية لسد احتياجات التنمية الاقتصادية ، أو فى ضيق الأسواق الوطنية بما تتضاءل معه إمكانيات المضى قدماً فى تغيير البنيان الاقتصادى عن طريق التصنيع . ومن هنا فان الحكم السليم على مدى فاعلية الجهد الإنمائى يقتضى أن يولى محلا أساسياً من الاعتبار إلى مدى ما تسنى إحرازه من نجاح فى التغلب على العقبة الأساسية الارتكازية التى تعترض السبيل إلى التنمية ويترتب على هذا بطبيعة الحال أن يختلف المؤشر الواحد فى قوة الدلالة على نجاح الجهود الانمائية من بلد إلى آخر ، أو من منطقة إلى أخرى . مثال هذا أن زيادة عدد التلاميذ فى مؤسسات التعليم العام والتعليم الفنى بالنسبة للسكان فى فئة العمر ٥ — ١٩ قد تكون أقوى فى الدلالة على نجاح الجهود الإنمائية فى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء منها فى الهند أو مصر ، وأن انخفاض معدل الزيادة فى عدد السكان قد تكون أقوى الدلالة على نجاح السياسات الانمائية فى الهند ومصر من زيادة نسبة التلاميذ هذه مثلا ، الخ .

---

(١) UNCTAD. Identification of the Leasf Developed among the Developing Countries. op. cit. pp.4--5.

(٢)

فإذا انتقلنا إلى استعراض الجهد الإنمائى فى العالم الثالث، استهللنا هذا العرض باستعراض معدلات الزيادة فى الناتج الفردى الحقيقى .. حقا لا يخلو هذا المؤشر من قصور على ما أشرنا إليه من قبل . ومع ذلك فالرأى السائد أنه أقل المؤشرات قصوراً سواء أكان هذا فى مجال مقارنة مستوى النمو الاقتصادى فى محيط مجموعة من البلدان أم فى مجال قياس معدل النمو الاقتصادى بالنسبة للبلد الواحد عبر الزمن(١) . وتفصح أرقام البنك الدولى عن أن معدل الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى فى البلاد المتخلفة قد تجاوز معدل الزيادة فيه بالبلاد الصناعية سواء فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٦٠ أو ١٩٦٠ — ١٩٦٧ ؛ فقد ارتفع الناتج المحلى الإجمالى بالبلاد المتخلفة بمعدل ٤,٦٪ و ٥,٠٪ سنويا خلال هاتين الفترتين على التوالى، وذلك فى مقابل ٤,٠٪ و ٤,٨٪ بالبلاد الصناعية . على أنه لما كان معدل الزيادة فى السكان بالبلاد المتخلفة قد بلغ نحو ضعف مثيله بالبلاد الصناعية فإن معدل الزيادة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالبلاد المتخلفة لم يتجاوز ٢,٣٪ و ٢,٥٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترتين ١٩٥٠ — ١٩٦٠ و ١٩٦٠ — ١٩٦٧ على التوالى ، وذلك فى مقابل ٢,٨٪ و ٣,٦٪ بالبلاد الصناعية(٢) ، ومؤدى هذا بطبيعة الحال اطراد اتساع الفجوة فى مستوى الدخل الفردى بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة .

بل لا تجوز أن تصرفنا مقارنة المعدلات عن إمعان النظر والأرقام المطلقة التى تشتق منها هذه المعدلات . ذلك أنه حتى لو تقاربت معدلات الزيادة فى الدخل الفردى الحقيقى بين هاتين الطائفتين من البلدان ، فان الزيادة النسبية التى تحققها البلاد المتخلفة لا تقارن من الناحية المطلقة بزيادة تماثلها أو تقل عنها تتحقق للبلاد المتقدمة،

---

(١) أنظر للمؤلف ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، المرجع السالف الذكر، ص ٧

(٢) World Bank/Interdational Development Associetion (IDA), Annual Report 1969 p. 46.

نظراً للتفاوت الصارخ فى المستويات المطلقة للدخل الفردى بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة وهكذا يقدرأن الزيادة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالبلاد المتخلفة بمعدل ٢,١٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥٥ — ١٩٦٥ لم تتمخض عن زيادة هذا النصيب بالأرقام المطلقة بأكثر من ثلاثة دولارات سنوياً ، على حين تمخضت زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالبلاد الصناعية بمعدل ٢,٨٪ سنوياً خلال الفترة نفسها عن زيادة هذا النصيب بالأرقام المطلقة بنحو ٤٢ دولاراً سنويا(١) .

ومع هذا فا تتفاوت فقط معدلات الزيادة فى الناتج الفردى الحقيق فيما بين البلاد المتخلفة كمجموعة والبلاد المتقدمة فى جملتها ، وإنما تتفاوت هذه المعدلات أيضا فيما بين المناطق الجغرافية التى تتركز فيها البلاد المتخلفة فضلا عن تفاوتها فيما بين البلاد المتخلفة ذاتها سواء على صعيد المنطقة أم على مستوى العالم المتخلف . وهكذا تفصح البيانات الإحصائية عنأن معدل الزيادة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ١٩٥٠—١٩٦٧ قد بلغ أقصاه فى البلاد المتخلفة بجنوب أوربا ، تليها بلاد الشرق الأوسط حيث بلغ هذا المعدل ٤,٥ و٣,٤٪ على التوالى يقابل هذا أن معدل الزيادة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لم يتجاوز ١,٨٪ فى بلدان أمريكا اللاتينية ، و ١,٧٪ فى القارة الأفريقية ، وبلدان جنوب آسيا وتضم الهند وباكستان وبورما وسيلان(٢) . ولا شك أن هذه المعدلات الضئيلة التى تحققت فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبلدان جنوب آسيا بما يحتشد فيها من نسبة كبيرة من عدد سكان العالم تفرض علينا أن ندخل عدد السكان فى الاعتبار، إذا أردنا أن نحيط بصورة واضحة عن الموضوع . إذ تذهب التقديرات إلى أنه بصرف النظر عن الصين الشعبية ، يعيش ٢٢٪ من سكان العالم الثالث فى بلاد تزايد فيها الدخل الفردى بمعدل يقل عن ١٪ سنوياً ، ويعيش ٤٨٪ من سكان هذا العالم الثالث فى بلاد تزايد فيها الدخل الفردى بمعـــدل يتراوح بين

---

(١) International Labour office (I L.o), The World Employment Programme, Report of the Director-General of the International Labour Conference. part 1, 1969, p. 17.

(٢) World Bank/IDA, Annual Report 1969, p. 46.

١٪ و٢٪ سنوياً ، على حين يعيش ٣٠٪ فقط من هؤلاء السكان فى بلاد تزايد فيها الدخل الفردى بمعدل يتجاوز ٢٪ سنوياً (١).

بل لقد كان التفاوت فى معدلات النمو أوسع مدى فيما بين البلاد المختلفة فرادى. وهكذا على حين قيض لبعض البلاد مثل ليبيا أن تنمو فى الستينات بمعدل يتجاوز ١٠٪ سنويا ، لم يتهيأ لمعدل الزيادة فى الدخل المحلى الإجمالى أن يبلغ ٢٪ سنوياً فى بلاد أخرى كالجزائر وأندونيسيا وأوروجواى . ويتضح هذا التفاوت بجلاء بإمعان النظر فى الأرقام التالية عن معدل الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى فى ثلاثة وستين بلداً موزعة طبقاً لما تسنى لها أن تحرزه من نماء خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٦ .

معدل نماء الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط سنويا	عدد البلاد	نسبة السكان إلى جملة سكان المجموعة	معدل الزيادة السنوية فى الناتج المحلى الإجمالى (مركب)
مرتفع (٦٪ أو أكثر)	١٨	١٣,٧٪	٧,٥٪
متوسط (من ٤٪ الى ٥,٩٪)	٢٦	٣٢,٥٪	٤,٧٪
منخفض (أقل من ٤٪)	٢٩	٥٣,٨٪	٢,٣٪
كافة البلدان	٦٣	١٠٠٪	٤,٥٪

ويلاحظ أنه لم يتسن للطائفة الأخيرة من البلدان ، وقد بلغ عدد سكانها ٥٣,٨٪ من سكان المجموعة إحراز تقدم يذكر فى الإرتفاع بمستوى المعيشة حيث لم يزد الناتج المحلى الإجمالى بسرعة تذكر بالقياس إلى الزيادة فى عدد السكان . بل يقدر أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى قد انخفض خلال الفترة

---

(١) Lester B Person et al . Partners in Development' Report of the Commission on International Development. 1969, p. 29.

١٩٦٠ — ١٩٦٦ فى سبع عشرة بلداً متخلفاً كان يؤلف سكانها ٤٧٪ من جملة سكان البلاد المتخلفة عام ١٩٦٦(١).

على أننا قد رأينا أن ليس يجمل فى مقام تقصى الجهود الإنمائية الإقتصار على استعراض التطورات التى طرأت على النتائج الفردى الحقيقى ، حيث لا يتأتى الإستدلال بهذا المعيار على كافة مظاهر التنمية الإقتصادية والإجتماعية كمدى ما يتسم به الجهاز الإنتاجى من التنوع أو مدى توفر الأيدى العاملة المدربة الخ . ومن ناحية أخرى ، فإنه وإن وجد ارتباط وثيق بين التغيير فى الناتج الفردى الحقيقى والتغيير فى العديد من المؤشرات التى يستدل بها على التنمية الإقتصادية ، فإن التعمق فى تحليل الجهد الإنمائى يستوجب التصدى لبعض هذه المؤشرات على استقلال . ونبدأ بإمعان النظر فى معدلات الإدخار والإستثمار . ذلك أنه إنما يتأتى عن طريق الاستثمار توسيع المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومى والارتفاع بمستوى الدخل ، ومن ناحية أخرى ، لا يخفى أنه إنما يقع على عاتق المدخرات الوطنية تمويل الشطر الأعظم من الاستثمارات المطلوبة للتنمية. ويقدر البنك الدولى أنه خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٧ بلغ الاستثمار الإجمالى والادخار الوطنى بالبلاد المتخلفة ١٧,٨٪ و١٥٪ من الناتج القومى الإجمالى على التوالى . وهكذا تسنى للادخار الوطنى أن يتكفل بتمويل نحو ٨٥٪ من الاستثمارات الإجمالية خلال تلك الفترة . وغنى عن البيان أن معدلات الاستثمار والإدخار تختلف اختلافاً واسعاً بين مختلف مناطق العالم المتخلف . وهكذا على حين بلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج القومى الإجمالى ٢٤,٩٪ فى منطقة جنوب أوروبا و١٩,٨٪ من الشرق الأوسط ، لم تتجاوز ١٣,٩٪ فى منطقة جنوب آسيا . من ناحية أخرى ، على حين بلغت نسبة الإدخار إلى الناتج القومى الإجمالى ٢١,٥٪ فى منطقة جنوب أوروبا و ١٦,٣٪ فى أمريكا اللاتينية ، لم تتجاوز ١٤,٨٪ من الشرق الأوسط

---

(١) UNCTAD. Review of International Trade and Development 1969 1970 pp 27 — 8

و١١,٣ ٪ فى جنوب آسيا و١١ ٪ من شرق آسيا(١). على أنه مهما يكن من أمر ، فإن عدداً من الدراسات تسفر عن أن البلاد المتخلفة عموماً تبذل مزيداً من الجهد فى الإرتفاع بالإدخار الوطنى والعمل على تقليل الإعتماد على المدخرات الأجنبية . وهكذا تسفر دراسة لمؤتمر التجارة والتنمية ، تنصب على عينة ممثلة تتألف من تسع عشر بلداً عن أن نصيب الادخار المحلى فى تمويل الاستثمارات قد زاد خلال الستينيات فى أكثر من نصف عدد الحالات بما يفصح عن نجاح الجهود المبذولة فى تعبئة المدخرات المحلية(٢) . ومن ناحية أخرى ، لاشك أنه لئن دلت المعدلات المتقدمة للادخار بالبلاد المتخلفة عن شىء فهى إنما تدل عن خطأ الاعتقاد الشائع بأن البلاد المتخلفة أفقر من أن تدخر قدراً يذكر من دخولها(٣) .

فإذا انتقلنا إلى استعراض الجهد الإنمائى فى ميدان الإنتاج الزراعى استعدنا إلى الذهن ما نعلمه من أن الشطر الأكبر ، أو نسبة كبيرة على الأقل من الدخل القومى بمعظم البلاد المتخلفة إنما يتولد بالقطاع الزراعى . ومن هنا فإن التغيير فى مستوى الإنتاج الزراعى لابد أن ينعكس حالا ومباشرة وبصورة واضحة فى مستوى الناتج الفردى الحقيقى . ومع هذا فإن لتركيز الإهتمام على الإنتاج الزراعى (وبالتالى على القطاع الزراعى) ما يستوجبه ، ليس هذا فقط لاستئثار القطاع الزراعى بمعظم القوة العاملة بالبـــلاد المتخلفة عموماً ، أو لاستئثار المنتجات الزراعية بالشطر الأعظم من الصادرات فى معظم هذه البلدان ، ولكن أيضاً لما يزود به القطاع الزراعى البلاد بالأغذية وبالعديد من الخامات التى تعتمد عليها الصناعات الناشئة . ومن الجلى أن الطلب على الأغذية لابد أن يتزايد مع ارتفاع مستوى الدخول والعمل على إحسان توزيعها ، وأن الطلب على الخامات الزراعية لابد أن يتزايد مع ارتفاع مستوى التصنيع . ما بالنا وينخفض مستوى التغذية

---

(١) World Bank IDA, Annual Report 1969. p. 47

(٢) UNCTAD Review of International Trade and Development 1969 op. cit · p. 34.

(٣) Pearson et al· op cit p 30

إنخفاضاً صارخاً بالبلاد المتخلفة ، ويتزايد اعتماد عدد من البلاد المتخلفة الكبيرة العدد المكتظة بالسكان على الاستيراد لتلبية حاجة الاستهلاك المحلى إلى الأغذية الأساسية .

ويلاحظ بداءة أن الإنتاج الزراعى بالبلاد المتخلفة عموماً قد أخفق فى السنوات الماضية فى الزيادة بمعدل يتناسب مع معدل الزيادة فى السكان . وهكذا على حين إضطرد تزايد السكان بالبلاد المتخلفة بمعدل ٢,٥٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٧ ، لم يتجاوز معدل الزيادة فى الإنتاج الزراعى ٢,١٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٦ . على أنه مهما يكن من أمر ، فإن هذه المتوسطات تخفى تفاوتاً كبيراً بين المناطق والبلدان المختلفة فيما تسنى إحرازه فى هذا المجال من نجاح ؛ ففى منطقة جنوب آسيا (وتضم على ما أسلفنا الهند والباكستان وبورما وسيلان) لم تتجاوز الزيادة فى الإنتاج الزراعى خلال تلك الفترة ٠,٦٪ سنوياً على حين اضطرد زيادة السكان بمعدل ٢,٤٪ سنوياً . وفى أفريقيا لم تتجاوز الزيادة فى الإنتاج الزراعى خلال الفترة نفسها ١,٤٪ سنويا على حين تزيد السكان بمعدل ٢,٤٪ سنوياً أيضاً . وفى أمريكا اللاتينية لم يتأت لمعدل الزيادة فى الإنتاج الزراعى أن يرتفع فوق معدل الزيادة فى السكان حيث بلغ المعدل فى كلتا الحالتين ٢,٩٪ سنويا . يقابل هذا بلوغ معدل الزيادة السنوية فى الإنتاج الزراعى ٤,١٪ فى الشرق الأوسط و ٣,٧٪ فى جنوب أوروبا و ٣,٢٪ فى شرق آسيا وذلك بالقياس إلى زيادة السكان فى هذه المناطق بمعدل ٢,٩٪ و١,٤٪ و٢,٧٪ سنويا على التوالى(١).

جملة القول إذن أنه بالنسبة لمعظم سكان العالم المتخلف لم يتأت للإنتاج الزراعى أن يزيد بمعدل يتناسب مع معدل الزيادة فى السكان ، بل لقد تراخى فى بعض المناطق معدل الزيادة فى الإنتاج الزراعى عن معدل الزيادة فى السكان . ومن هنا فإن البلاد المتخلفة التى تهيأ لها أن تصدر على أساس صاف ١٤ مليون طن من

---

(١) World Bank / IDA Annual Report 1969 p 47

الحبوب سنوياً فى الثلاثينيات ، فرض عليها تباطؤ الزيادة فى إنتاج الأغذية مع الزيادة السريعة فى السكان أن تستورد على أساس صاف ١٠ مليون طن من الحبوب سنوياً فى الستينات . ومع هذا ينبغى أن يشار إلى أن الثلاث سنوات الأخيرة قد شهدت زيادة مذكورة فى إنتاج الأغذية فى بعض البلاد المتخلفة كبيرة السكان كالهند والباكستان والفلبين ، ويعزى هـذا إلى ما يسمى بالثورة الخضراء أو الثورة الزراعية الثانية ، وتتحصل فى التطبيق الواسع النطاق للتكنولوجيا الزراعية الحديثة ، سواء تمثل هذا فى استخدام سلالات وفيرة الإنتاج من البذور والتوسع فى استخدام المخصبات والمبيدات الحشرية أم فى تحسين الرى والصرف أم فى تدريب الأيدى العاملة مع الاستعانة بالفنيين والخبراء(١).

ويقتضى التمهيد لاستعراض الجهد الإنمائى فى الميدان الصناعى أن نشير إلى ما يتفق عليه الرأى من عظم أهمية التصنيع فى جملة السياسات التى تهدف لتعزيز خطى التنمية الإقتصادية . ذلك أنه إنما يتأتى عن طريق التصنيع تقليل المخاطر اللاحقة بالإمعان فى التخصص فى إنتاج المنتجات الأولية وتصديرها . ومن ناحية أخرى ، فإنه ليتمثل فى التصنيع السبيل الأساسى لرفع مستوى المعيشة بالبلاد الزراعية المكتظة بالسكان كمصر والهند . بل إنه حتى فى غير هـذه الحالات ، فان التنمية الإقتصادية الرشيدة تستوجب أن يضطرد النمو الصناعى جنباً إلى جنب مع التنمية الزراعية نظراً لما تعلمه من علاقات التشابك المتعددة بين هذين القطاعين . إذ يتسنى فى هذه الحالة للصناعات الوليدة تزويد الزراعة بالآلات والمهمات ومستلزمات الإنتاج اللازمة للارتفاع بالمستوى الفنى فى الزراعة كما يتأتى لها توفير طلب مطرد الزيادة على العديد من المنتجات الزراعية سواء من الأغذية أو من المنتجات الأولية . ومهما يكن من أمر ، فإنه طالما لا تتمثل التنمية الاقتصادية فى مجرد النمو الإقتصادى ولكن فى ذلك النمو الاقتصادى الذى يطرأ فى غمار التغيير البنيانى ، فإن الإمعان فى التصنيع يقف علماً على المضى

---

(١) Pearson et al, op. cit, p. 32

قدماً فى التنمية الإقتصادية نظراً لما يتمخض عنه من تغيير أساسى فى البنيان الإنتاجى .

وتفصح البيانات الإحصائية عن نماء الإنتاج الصناعى بمعدل سريع فى البلاد المتخلفة خلال السنوات الأخيرة . ذلك أنه خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٦٧ تزايد الإنتاج الصناعى بمعدل يربو عن ٧٪ سنويا فى البلاد المتخلفة كمجموعة . وعلى الرغم من تفاوت معدلات الزيادة فى الإنتاج الصناعى فيما بين مختلف مناطق العالم المتخلف ، فإن معدل الزيادة السنوية لم يقل خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٧ عن ٥,٥٪ فى أى منطقة من هذه المناطق . بل لقد بلغ هذا المعدل نحو ١١٪ سنوياً فى الشرق الأوسط (١) . على أنه بالنظر إلى ضيق القاعدة التى حسبت على أساسها هذه المعدلات فلا يجوز أن يستخلص منها أن القطاع الصناعى قد بلغ بالبلاد المتخلفة عموماً مركزاً هاماً بالإقتصاد القومى . فما يتفق للقطاع الصناعى إلى اليوم سوى دور ثانوى بهذه البلاد عموماً سواء أكان هذا فى توليد الدخل القومى أم فى استيعاب الأشخاص العاملين . ومن ناحية أخرى ، مازالت الصناعة فى معظم هـذه البلاد تقتصر على إنتاج سلع الاستهلاك البسيطة التى يراد بانتاجها أن تحل جزئيا محل مثيلاتها من الواردات لاعتبارات كثيرا ما ترجع لقصور مزمن فى إيرادات هذه البلاد من العملات الأجنبية عن تلبية احتياجاتها منها .

وهنا أيضا تختلف شتى مناطق العالم المتخلف وبلدانه فيما تهيأ لها من نمو صناعى إلى اليوم ؛ ففى أفريقيا يقل نصيب الناتج الصناعى عن ١٠٪ من جملة الدخل القومى ، وذلك باستثناء مصر حيث تبلغ هذه النسبة ٢٠٪ ، وتونس وكينيا ومراكش حيث تصل إلى ١٢٪ أو أكثر . وفى آسيا تتراوح هذه النسبة بين ١٥٪ و٢٠٪ . وتبلغ نسبة الناتج الصناعى إلى جملة الدخل القومى أقصاها فى أمريكا اللاتينية حيث تتراوح بين ١٥٪ و٣٠٪ . ومن ناحية أخرى ، فإنه وإن تهيأ للبلاد المتخلفة عموما أن تنتج نحو ثلثى احتياجاتها من سلع الاستهلاك

---

(١) World Bank / IDA Annual Report 1969 p. 47

المصنوعة ، فان ما تنتجه من السلع الوسيطة يتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من احتياجاتها منها . وتنخفض هذه النسبة إلى النصف بالنسبة للسلع الرأسمالية حيث لا يتجاوز ما تنتجه منها ما يتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ من احتياجاتها(١). ومهما يكن من أمر ، فلم يتأت للقطاع الصناعى أن يستوعب إلى اليوم قدراً مذكوراً من جملة القوة العاملة بالبـــلاد المتخلفة ؛ ففى عام ١٩٦٠ لم يتجاوز ما استوعبه القطاع الصناعى ١١,٢٪ من جملة القوة العاملة وذلك فى مقابل ٩,٣٪ عام ١٩٥٠ و ٨,٩٪ عام ١٩٣٠ . وباستثناء أمريكا اللاتينية حيث بلغت هذه النسبة ٢٠٪ عام ١٩٦٠ ، لم يتجاوز ما استوعبه القطاع الصناعى ١٠,٥٪ من جملة القوة العاملة فى سائر مناطق العالم المتخلفة فى نفس التاريخ(٢).

ونستعيد الى الذهن قبل الانتقال الى استعراض التطورات التى طرأت على صادرات البلاد المتخلفة ما نعلمه من أن توافر الصرف الأجنبى (ويتولد بصفة أساسية عن التصدير) يشكل قيداً أساسيا على معدل النمو الاقتصادى نظراً لاعتماد البلاد المتخلفة على الاستيراد فى الحصول على معظم الآلات والمهمات وسلع الإنتاج اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية . ومن هنا فإن الزيادة السريعة فى الصادرات شرط ضرورى لاطراد الارتفاع بمعدل النمو الإقتصادى بالبلاد المتخلفة ، وخاصة حيث يتزايد اعتماد البلاد على الاستيراد فى تلبية الاحتياجات الوطنية من الغذاء ، ويقع على كاهل البلاد فضلا عن هذا أعباء تدبير الصرف الأجنبى اللازم للوفاء بخدمة قروض أجنبية سلف الاعتماد عليها جزئيا فى تمويل التنمية الإقتصادية . ويلاحظ بالنسبة للبلاد المتخلفة عموما تراخى معدل نماء صادراتها عن معدل نماء التجارة الدولية فى مجموعها ، ومن هنا انخفض نصيب البلاد المتخلفة من التجارة الدولية من ٢٧٪ عام ١٩٥٣ إلى ١٩٪ فقط عام ١٩٦٧ . بل إن نصيب هذه البلاد من تجارة العالم فى المنتجات الأولية، وتؤلف الشطر الأعظم من صادرات البلاد المتخلفة ، قد انخفض من ٥٤٪ الى ٤٢٪(٣).

---

(١) Pearson et al op cit P 37

(٢) I.L O. The World Employment Programme op. cit p.28

(٣) Pearson et al, op. cait p. 45

وغنى عن البيان أن البلاد المتخلفة تختلف فيما بينها اختلافا واسعا فى معدل نماء الصادرات تبعا لاختلاف ما يحيط بهذه الصادرات من ظروف . وهكذا على حين بلغ معدل نماء جملة صادرات البـــلاد المتخلفة ٦,١٪ خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٧ ، وذلك فى مقابل ٨,٨٪ بالنسبة للبلاد الصناعية ؛ فقد تفاوتت هذه النسبة فيما بين البلاد المتخلفة فرادى ومجموعات . يوضح هذا أنه على حين بلغ معدل نماء حصيلة الصادرات ١٣,٧٪ بالنسبة لجنوب أوروبا و٨,٧٪ بالنسبة للشرق الأوسط لم يتجاوز ١,٥٪ بالنسبة لجنوب آسيا . وتبدو هذه الظاهرة أوفر وضوحا بالنسبة للبلاد المتخلفة المختلفة . ذلك أنه على حين تزايدت قيمة الصادرات خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ — ٦٦/١٩٦٧ بمعدل ٩٠٪ سنويا بالنسبة لليبيا و ٤٠٪ بالنسبة لكوريا الجنوبية و١٦٪ بالنسبة للأردن ، لم يتجاوز معدل الزيادة ٥٪ للعراق و٢,٩٪ فى الهند و١,٩٪ فى مصر و١,٦٪ و١,٥٪ فى السودان وتونس على التوالى . بل لقد انخفضت القيمة المطلقة للصادرات فى بعض البلدان (١) .

(٣)

على أنه لا يستدل على الجهد الإنمائى بالمؤشرات الاقتصادية وحدها التى استعرضنا فيما تقدم بعضا منها . ذلك أن للتنمية الإقتصادية جوانبها الاجتماعية والسياسية . بل لا يخفى كيف تتفاعل العوامل الاجتماعية والسياسية مع العوامل الاقتصادية فى تحديد مستوى النمو الاقتصادى . مثال هذا أن انخفاض مستوى الصحة يؤدى إلى انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية بما يترتب على هذا من إنخفاض مستوى الدخل . ويتمخض انخفاض مستوى الدخل عن انخفاض مستوى التغذية والرعاية الصحية ، وبالتالى انخفاض مستوى الصحة . وعلى هذا النحو يدور البلد المتخلف فى حلقة مفرغة مؤداها أن انخفاض مستوى الصحة يؤدى إلى انخفاض مستوى الصحة . ومثال هذا أيضا أن انخفاض مستوى التعليم يؤدى إلى انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية بما يترتب على هذا من انخفاض

---

(١) Ibid, pp, 368 - 96.

مستوى الدخل . ويتمخض انخفاض مستوى الدخل عن انخفاض مقـــدار الانفاق إلى التعليم ، وبالتالى عن انخفاض مستواه. ونقتصر فيما يلى على استعراض الجهد الانمائى فى هاتين الناحيتين حيث يضيق المقام باستعراض شتى المؤشرات الاجتماعية .

وهنا لا شك فيما تسنى للبلاد المتخلفة إحرازه من تقدم مرموق سواء فى الارتفاع بمستوى الصحة أو بمستوى التعليم . فإذا كان لنا أن نستدل بارتفاع متوقع العمر عند الولادة على ارتفاع مستوى الصحة ، لاحظنا أن البلاد المتخلفة عموماً تهيأ لها أن ترتفع بهذا المؤشر فى عقد أو عقدين من الزمن ارتفاعا استغرق تحقيقه نحو قرن من الزمان فى البلاد الصناعية . حقاً تتفاوت البلاد المتخلفة فيما تسنى لها إحرازه من تقدم فى هذا المضمار . فعلى حين ترتفع معدلات الوفيات فى أفريقيا وينخفض متوقع العمر ، تتقارب المعدلات السائدة فى أمريكا اللاتينية مع المعدلات التى عرفتها البلاد الصناعية خلال فترة ما بين الحربين . ويرجع هـذا التقدم الذى أحرزته البلاد المتخلفة فى مجال الصحة العامة إلى تدابير حاسمة واسعة النطاق تسنى بمقتضاها الرقابة على انتشار الأوبئة ، فضلا عن زيادة ملحوظة فى مرافق الطب العلاجى فى كافة البلاد المتخلفة تقريباً .

ولا يفهم من هـــذا أن التسهيلات الصحية قد بلغت المستوى المأمول ، فـا زالت هذه التسهيلات قاصرة عن بلوغ مستوى ملائم على الرغم مما بذل فى هـذا المجال من جهود . تسفر عن هذه الاحصاءات المتعلقة بعدد السكان بالنسبة للطبيب الواحد فى البلاد المتخلفة عموما بالقياس إلى البلاد المتقدمة . ذلك أنه على حين بلغ عدد السكان بالنسبة للطبيب الواحد بالبلاد المتخلفة عموما ٣٦٠٠ نسمة عام ١٩٦٦ مقابل ٥١٠٠ نسمة عام ١٩٥٢ ، لم يتجاوز هذا العدد فى البلاد الصناعية عموما ٧٥٠ نسمة عام ١٩٦٦ مقابل ٧٥٠ نسمة عام ١٩٥٢ . وتختلف البلاد اختلافا واسعا فيما بينها سواء فى عدد السكان بالنسبة للطبيب الواحد أو فيما تسنى لها إحرازه من تقدم خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٦ . وهكذا انخفض عدد السكان بالنسبة للطبيب الواحد من ١١,٨٠٠ نسمة فى أفريقيا وشرق آسيا عام ١٩٥٢ إلى

٩٢٠٠و٧٤٠٠ نسمة على التوالى عام ١٩٦٦ ، ومن ٤٨٠٠ فى الشرق الأوسط إلى ٣٣٠٠ ، ومن ٢١٠٠ فى أمريكا اللاتينية إلى ١٨٠٠[١] . جملة القول إذن أن الاحصاءات المختلفة تشهد بتقدم مرموق فى ميدان الصحة العامة ، وإن اقتصرت دلالة الاحصاءات بصفة أساسية على الناحية الكمية للموضوع . يوضح هذا أن ليس للبيانات الخاصة بعدد الأطباء بالنسبة للسكان دلالة حاسمة على مستوى الخدمة الطبية ، وإنما يتوقف هذا المستوى على مدى توافر المستشفيات والتجهيزات الحديثة والعقاقير ، فضلا عن المستوى المهنى للأطباء ومستوى التمريض والادارة الطبية .

فإذا انتقلنا الآن إلى استعراض التقدم الذى طرأ فى ميدان التعليم استوقف النظر الزيادة الكبيرة فى عدد الطلاب بمختلف مراحله والتوسع السريع فى الانفاق على شتى المرافق التعليمية بالبلاد المتخلفة عموما . وهكذا يقدر أن عدد الطلاب المقيدين بالمدارس والجامعات بالبلاد المتخلفة عموما قد ارتفع إلى ثلاثة أمثاله تقريبا خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٦٥ . ويقدر أيضا أن نصيب الانفاق على التعليم يبلغ فى الوقت الحاضر ١٦٪ من الميزانيات الحكومية بالبلاد المتخلفة فى المتوسط ، وإن اختلف معدل الزيادة من منطقة إلى أخرى من مناطق العالم المتخلف . وهكذا تزايد الانفاق على التعليم خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٦٥ بنسبة ١٣٪ سنويا فى أفريقيا و١٦٪ سنويا فى آسيا و٢٠٪ سنويا فى أمريكا اللاتينية . ويقدر أن جملة ما ينفق على التعليم الخاص والتعليم الحكومى بمختلف أنواعه يناهز ٥٪ من الدخل القومى سنويا بالبلاد المتخلفة عموما ، وذلك فى مقابل ٧٪ بالبلاد المتقدمة[٢].

ومع هذا فما يخفى أن الأرقام المتقدمة وحدها لا تستطيع أن تدلى بحكم قاطع على مدى التقدم الذى تسنى إحرازه فى هذا المجال . فما تعكس الأرقام

---

(١) Ibid. p. 41.
(٢) Ibid. p. 42.

مستوى الخدمات التعليمية أو مدى تجاوبها مع التقدم العلمى الحديث سواء فى ميدان التعليم ذاته أم فى غيره من الميادين . كذلك لا تعكس الأرقام مدى انسجام البيان التعليمى مع احتياجات البلاد إلى المواهب والخبرات الفنية والادارية على مختلف المستويات . فما يخفى مثلا كيف تعانى البلاد المتخلفة من نقص فى الفنيين من المستوى المتوسط أو ما يعانيه كثير من هذه البلاد من إختلال جوهرى فى بنيان خريجى الجامعات نظراً لعدم التناسب بين عدد الخريجين فى بعض التخصصات والاحتياجات الفعلية للبلاد ، بما ترتب على هذا من شيوع البطالة السافرة والمقنعة فى صفوف خريجى الجامعات فى بعض التخصصات من ناحية ، وندرة خريجى الجامعات فى بعض التخصصات بالقياس إلى الاحتياجات ، من ناحية أخرى .

(٤)

استعرضنا فيما تقدم الجهد الإنمائى فى العالم الثالث ، وتبقى بعد هذا الإجابة على السؤال : إلى أى حد تبعث على الرضاء تلك الجهود التى بذلت إلى اليوم فى ميدان التنمية الاقتصادية ؟ ولا شك أن من الطبيعى أن تختلف الإجابة على هذا السؤال باختلاف الهدف المرسوم ، وتفاوت المدى الذى يؤخذ فى الاعتبار أساساً للحكم على مستقبل التنمية الاقتصادية ، فضلا عن اختلاف البلاد المتخلفة ذاتها فى جملة ما يحيط بها من ظروف . يوضح هذا أنه إذا تمثل الهدف فى الارتفاع بمستوى الدخل الفردى الحقيقى للبلاد المتخلفة بمعدل ٢٪ سنوياً مثلا فان الحكم بنجاح الجهود الانمائية أو عدم نجاحها يختلف عنه فى الحالة التى يتمثل فيها الهدف المرسوم فى الارتفاع بمستوى الدخل الفردى الحقيقى بضعف المعدل المتقدم مثلا . كذلك حيث يتخذ من التطورات التى طرأت خلال عقد واحد من الزمان أساسا للحكم على الجهود الانمائية، فان القول بنجاح الجهود الانمائية بالنظر إلى تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادى خلال هذه الفترة قد يتعذر التسليم به إذا كان من المتوقع أن تجابه البلاد فى المستقبل من العقبات ما يجعل اطراد تحقيق هذا المعدل المرتفع أمراً بعيد المنال . وأخيرا ، فانه لا يستقيم أن ينبنى الحكم على الجهود التى يبذلها هذا البلد أو ذلك فى مضمار التنمية الاقتصادية على أساس ما تسنى تحقيقه من زيادة فى

مستوى الدخل الفردى الحقيق فقط نظراً لاختلاف البلاد المتخلفة اختلافاً شاسعاً فى الظروف . مثال هذا أن ارتفاع الدخل الفردى الحقيق بنسبة معينة فى بلد يعانى من ضغط سكانى شديد وندرة شديدة فى رؤوس الأموال لايستوى فى مجال الحكم على جدية الجهود المبذولة فى التنمية الاقتصادية مع ارتفاع بنفس النسبة يتحقق لبلد لا يعانى مثل هذا الضغط السكانى أو تلك الندرة الشديدة فى رؤوس الأموال .

ومن هنا فإنه إذ يشير تقرير « بيرسون » (*) إلى أن الجهود التى بذلت فى التنمية فى العشرين سنة الأخيرة قد بلغت مبلغا مرضيا فإن أصحاب التقرير إنما يفعلون على أساس أنه إذا تأتى للبلاد المتخلفة أن ترتفع بمستوى الدخل الفردى الحقيقى بمعدل ٢٪ سنويا لحققت بهذا معدلا مرضيا للتنمية الاقتصادية . ويبنى أصحاب التقرير مايذهبون إليه من أن الجهود الانمائية قد بلغت مبلغاً مرضياً فى العشرين سنة الأخيرة على أساس أنه قد تسنى للبلاد المتخلفة زيادة الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٦٧ بمعدل ٤٫٨٪ سنويا ، وهو معدل يزيد بكثير عن معدل الزيادة التى تسنى للبلاد الصناعية تحقيقه فى أوائل مراحل نموها ، ولايبعد كثيراً عن الهدف الذى رسمته الأمم المتحدة للعقد الأول للتنمية الاقتصادية ويتحصل فى تحقيق حد أدنى من معدل النمو السنوى فى الدخل القومى الكلى لايقل عن ٥٪ فى نهاية عام ١٩٧٠ (**) . حقا يدخل تقرير « بيرسون » فى الاعتبار تزايد السكان بمعدل يتراوح بين ٢٪ و ٢٫٥٪ سنويا بالبلاد المتخلفة خلال الفترة

(*) وهو عبارة عن تقرير أعدته لجنة من الخبراء الاقتصاديين برئاسة السيد / لستر بيرسون رئيس وزراء كندا السابق بناء على دعوة من البنك الدولى .

(**) يلاحظ أنه يقدر أن معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى قد بلغ ٢٪ فى انجلترا خلال الفترة ١٧٩٠ — ١٨٢٠ ، و٢٫٧٪ فى المانيا خلال الفترة ١٨٥٠ — ١٨٨٠ ، و٤٪ فى الولايات المتحدة خلال الفترة ١٨٢٠ — ١٨٥٠ ، ونحو ٤٪ فى اليابان خلال الفترة ١٨٧٦ — ١٩٠٠ .

المتقدمة ، على أنهم يشيرون إلى أن من شأن اطراد زيادة الدخل الفردى الحقيقى بمعدل يتجاوز ٢٪ بالبلاد المتخلفة أن يزيد الدخل الفردى بالبلاد المتخلفة إلى أربعة أمثاله فى غضون فترة تتراوح بين ستين وسبعين عاما . وعندئذ يتحقق للبلاد التى يبلغ الآن مستوى الدخل الفردى فيها ٤٠٠ دولاراً سنويا كالمكسيك وشيلى واليونان وفنزويلا ولبنان أن تبلغ مستوى الدخل الفردى السائد فى بلدان أوربا الغربية فى الوقت الحاضر . أما البلاد التى يقل فيها مستوى الدخل عن ١٠٠ دولاراً سنويا فى الوقت الحاضر كالهند والباكستان وأندونيسيا فلن تنعم برخاء أو وفرة وإنما سيكون بلا ريب من شأن ارتفاع الدخل الفردى بها إلى أربعة أمثاله تحسين ظروف الحياة لسكانها بالقياس إلى الظروف المعيشية التى يكابدونها اليوم .

وبصرف النظر عن طول الفترة التى يتعين فى ظل المعدلات الراهنة أن تنقضى قبل أن تبلغ هذه الطائفة الأخيرة من البلاد المستوى الراهن للبلاد الأقل تخلفا فى جملة البلاد المتخلفة(*) ، فان هذه التقديرات إنما تنبنى على أساس بقاء الأشياء الأخرى على حالها — وبعبارة أخرى على أساس اطراد نماء البلاد المتخلفة بالمعدل الراهن طوال الفترة التى قام على أساسها الحساب . وهنا يقتضى الأمر إنعام النظر، إن لم يكن لشىء فعلى الأقل لما أشرنا إليه من قبل من عدم ملاءمة الاطار الدولى الراهن الذى تدور فى رحابه التنمية الاقتصادية لمقتضيات النمو الاقتصادى السريع بالبلاد المتخلفة اقتصاديا . حقا لاشك أن عبء التنمية الاقتصادية إنما تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلاد المتخلفة ذاتها . وحقا أيضا أن على هذه البلاد أن تبذل جهداً أكبر فى هذا المضمار وأن تعمل على أن تجابه بواقعية وحسم مايعرقل سبيل التنمية الاقتصادية من عقبات داخلية تقدمت الاشارة إليها . ومع هذا فان من المتفق عليه اليوم أن فاعلية الجهود التى تبذلها البلاد المتخلفة اقتصادياً فى مضمار

(*) من الواضح أن يؤدى ارتفاع الدخل الفردى إلى أربعة أمثاله فى سبعين عاماً فى الهند هو الا يقيض للهند أن يتجاوز مستوى الدخل الفردى فيها بعد مرور هذه الفترة المستوى السائد فى المكسيك فى الوقت الحاضر .

التنمية الاقتصادية إنما تتوقف على مدى ملاءمة البنيان السائد للعلاقات الاقتصادية الدولية . ولاينازع أحد اليوم فى أن البلاد المتقدمة لم ترتفع بعد إلى مستوى المسئولية الملقاة على عاتقها فى توفير مثل هذا البنيان أو الإطار الدولى الملائم . يشهد على هذا إخفاق مؤتمر نيودلهى للتجارة والتنمية فى بلوغ نتائج تذكر فى هذا المجال عام ١٩٦٨ وتعثر الجهود الدولية المبذولة لهذا الغرض منذ ذلك الحين . وقد يقال لماذا يتوقع أن تبذل البلاد المتقدمة جهداً يذكر فى تغيير معالم البنيان الدولى للعلاقات الاقتصادية الدولية بما يتهيأ معه أن يتفق هذا البنيان مع مقتضيات التنمية الاقتصادية. والرد على هذا بسيط. ذلك أنه بصرف النظر عما تدره التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة من نفع يعود عليها وعلى البلاد المتقدمة جميعاً ، فإنه كما يقول ، « يوثانت » إن البلاد المتخلفة ستجد على نحو أو على آخر سبيلها للتغلب على العقبات التى تعترض طريقها إلى التنمية الاقتصادية ، ولهذا فليس محل السؤال هل ستتحقق أو لاتتحقق التنمية الاقتصادية ولكن فى ظل أى إطار دولى سيقيض لها التحقيق . أيراد أن تتحقق التنمية الاقتصادية فى إطار من التعاون الدولى أم أن تتحقق عن طريق إكراه البلاد المتخلفة على أن تعتمد على مواردها الذاتية وأن تتخذ التدابير السياسية والاقتصادية التى يستوجبها الاقدام على التنمية الاقتصادية فى إطار من الاكتفاء الذاتى ؟ هذا هو السؤال .

معهد البحوث للدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مصر اتحاد الجامعات العربية